CFS
لجنة
الأمن الغذائي
العالمي

روما، 7 يناير/كانون الثاني 2019

[التحيات حسب اللقب]

تحيّة طيّبة وبعد،

يشكل الدمار والمعاناة المريبة جراء النزاع المسلح الدائر في اليمن مصدر قلق شديد. فالنزاع والانهيار الاقتصادي وارتفاع أسعار المواد الغذائيّة مسائل ما تزال تدفع بالسكان المدنيين إلى براثن الجوع وسوء التغذية. ولا يسعني، بصفتي رئيسًا للجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة)، مِنصة الأمم المتحدة التي تسعى إلى بناء عالم خالٍ من الجوع، البقاء مكتوف اليدين في حين أنّ 20 مليون من اليمنيين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بما فيهم 1.8 ملايين من الأطفال يعانون من سوء التغذية الحاد. وإنّ جيلاً كاملاً من اليمنيين عرضةٌ للخطر ما لم تُتخذ إجراءات عاجلة.

وإني أناشدكم، من خلال هذه الرسالة، اتخاذ إجراءات فورية للحفاظ على التعهد الدولي بحماية المدنيين في اليمن وتجنيبهم المزيد من الدمار وللتخفيف من وطأة معاناتهم والحيلولة دون إلحاق المزيد من الضرر بسبل عيشهم.

وتشير التقارير الأخيرة عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم إلى أنّ الجوع وسوء التغذية يعزيان في المقام الأول إلى النزاعات التي هي من صنع الإنسان وإلى الآثار المترتبة عن تغير المناخ. وإن النزاع الجاري في اليمن يُعيق النظم الغذائيّة وسبل العيش ويمنع في الوقت ذاته وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم بحاجة إليها. وفي الوقت الذي أكتب فيه هذه الرسالة، يعجز ثلاثة من أصل أربعة يمنيين عن إنتاج الأغذية أو شرائها.

وأودّ أن أضمّ صوتي إلى صوت السيدة Michelle Bachelet، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لمناشدة جميع الأطراف المعنية أو المؤثرة في النزاع الدائر في اليمن السماح بإيصال الأغذية وأشكال الإغاثة الإنسانيّة الأخرى بسرعة وتيسير ذلك والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها حرمان المدنيين من الحصول على الأغذية والمياه والرعاية الصحّية المنقذة للأرواح.

./.

وتتولى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تنسيق استجابات الطوارئ والإغاثة، بما يشمل توفير الرعاية الصحية إلى 8 ملايين نسمة في اليمن. وإضافة إلى ذلك، يتلقى أكثر من 7 ملايين نسمة المعونة الغذائيّة في حين يجري تأمين المياه النظيفة والدعم في مجال الإصحاح لعدد مماثل. لذا، أناشد جميع أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي ومنظومة الأمم المتحدة ككلّ والمجتمع الدولي برمّته، بذل ما في وسعهم لتنسيق الجهود مع العمل في الوقت ذاته على مؤازرة اللجنة الدائمة في حشد الموارد اللازمة حتى يتسنى لأنشطة الطوارئ والإغاثة تلبية احتياجات السكان في اليمن.

وبالإضافة إلى إنقاذ الأرواح وتلبية الاحتياجات الفوريّة من خلال الاستجابة الإنسانيّة الطارئة، يجدر بنا أن نبدأ التخطيط للمساعدة في الأجلين المتوسط والطويل من أجل دعم عملية التعافي وبناء القدرة على الصمود وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في يمن ما بعد النزاع. وقد وضعت اللجنة عدّة توصيات في مجال السياسات يمكن استخدامها في هذا الظرف، خاصة إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة (إطار العمل).

ونظرًا إلى طابع اللجنة المتعدد أصحاب المصلحة، تحظى التوصيات في مجال السياسات التي يوفرها إطار العمل بمشروعية واسعة وتبرز توافقاً عالمياً بين الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث والمؤسسات الخيرية وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن تحسين الأمن الغذائي والتغذية للسكان المتضررين من الأزمات الممتدة، مثل تلك التي يشهدها اليمن. كما يُحدد إطار عمل اللجنة المبادئ اللازمة للتصدي للأزمات الإنسانية القائمة ولمعالجة الأسباب الكامنة وراءها.

وإنّ صوتي ما هو إلاّ صدى لنداءات المساعدة الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة وقادة وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات ونحثُّ بشدة أصحاب المصلحة كافة في القطاعين العام والخاص على العمل يدًا بيد من أجل تطبيق المبادئ والإجراءات المحددة في إطار عمل اللجنة. وما يزال بإمكاننا تجنب مجاعة واسعة النطاق. فسكان اليمن، أطفالاً ونساءً ورجالاً، بحاجة إلى مساعدتنا الآن!

بإخلاص،

Mario Arvelo

رئيس

لجنة الأمن الغذائي العالمي